مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٧٣

الثلاثاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/١٤
نيويورك

الرئيس:	السيد تورك	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	الأرجنتين	السيد بتريَّا
	البحرين	السيد آل خليفة
	البرازيل	السيد كورديرو
	الصين	السيد تشن شو
	غابون	السيد إسونغي
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رتشموند
	ناميبيا	السيد أوانيفي
	هولندا	السيد شيفرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد منتون

جدول الأعمال

دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة

99-86591
9986591

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذن لي بالإدلاء بالبيان الآتي بالنيابة عن المجلس.

"نظر مجلس الأمن، في إطار مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، في دوره في منع نشوب الصراعات المسلحة. ويؤكد المجلس ضرورة الاحترام والتنفيذ التامين لمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي ولا سيما ما يتصل منها بمنع نشوب الصراعات المسلحة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ويؤكد التزامه بمبادئ الاستقلال السياسي، والتساوي في السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول. كما يؤكد المجلس ضرورة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وسيولي المجلس اهتماما خاصا للآثار الإنسانية المترتبة على الصراعات المسلحة. ويدرك المجلس أهمية بناء ثقافة قوامها منع نشوب الصراعات المسلحة وضرورة مساهمة جميع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية في هذا الصدد.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية التصدي الدولي المنسق للمشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية، التي كثيرا ما تكون هي الأسباب الأساسية للصراعات المسلحة. وإدراكا لضرورة إعداد استراتيجيات فعالة طويلة الأجل، يؤكد المجلس الحاجة إلى أن تنهج جميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها نهج الاستراتيجيات الوقائية وأن تتخذ إجراءات في مجالات اختصاص كل منها لمساعدة الدول الأعضاء في القضاء على الفقر وتعزيز التعاون والمساعدة في مجال التنمية وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

"ويدرك المجلس أن الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية والنشر الوقائي ونزع السلاح الوقائي وبناء السلام بعد انتهاء الصراع تمثّل عناصر مترابطة ومتكاملة لأي استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراع. ويؤكد المجلس التزامه المتواصل بمعالجة موضوع منع نشوب الصراعات المسلحة في جميع مناطق العالم.

"ويدرك مجلس الأمن أهمية نظره مبكرا في الحالات التي قد تتدهور فتصبح صراعات مسلحة. ويؤكد في هذا السياق أهمية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ويذكّر المجلس بأن الأطراف في أي نزاع، قد يُشكل استمراره خطرا على صيانة السلم والأمن الدوليين، ملزمة بأن تسعى إلى تسويته بالوسائل السلمية.

"ويؤكد مجلس الأمن مجددا مسؤوليته بموجب الميثاق عن اتخاذ إجراءات بناء على مبادرات منه من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وتبين نتائج البعثة التي أوفدها المجلس إلى جاكرتا وديلي في الفترة من ٦ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أن مثل تلك البعثات التي يضطلع بها بموافقة البلد المضيف، وتكون ذات أهداف واضحة يمكن أن تكون مفيدة إذا ما أوفدت في الوقت المطلوب وبالأسلوب الملائم. ويعرب المجلس عن عزمه على أن يدعم، بإجراءات المتابعة الملائمة، جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز منع نشوب الصراعات بطرق تشمل بعثات تقصي الحقائق وبذل المساعي الحميدة والأنشطة الأخرى التي تستلزم إجراءات من جانب مبعوثيه وممثليه الخاصين.

"ويؤكد مجلس الأمن ما يضطلع به الأمين العام من دور هام في منع نشوب الصراعات المسلحة. ويُعرب المجلس عن استعداده للنظر في اتخاذ إجراءات وقائية ملائمة تصديا للمسائل التي توجه الدول أو الأمين العام نظره إليها والتي يرى أنها من المحتمل أن تهدد السلام والأمن الدوليين. ولذا فإنه يدعو الأمين العام إلى أن يقدم إلى أعضاء المجلس تقارير دورية عن تلك

المنازعات، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، منبهات مبكرة ومقترحات بتدابير وقائية. وفي هذا الصدد يُشجع المجلس الأمين العام على مواصلة تعزيز قدراته على تحديد المخاطر التي يمكن أن تُهدد السلم والأمن الدوليين، ويدعوه إلى تحديد أي احتياجات تلزم لتوفير هذه القدرات بما في ذلك تنمية الخبرة الفنية والموارد لدى الأمانة العامة.

"ويذكّر مجلس الأمن بأن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، بوصفها أول بعثة للانتشار الوقائي تضطلع بها الأمم المتحدة، قد نجحت في منع امتداد الصراع والتوترات من المنطقة إلى البلد المضيف. وسيواصل المجلس النظر في إنشاء مثل هذه البعثات الوقائية في الظروف المناسبة.

"كما سينظر المجلس في اتخاذ تدابير وقائية أخرى مثل إنشاء المناطق المجردة من السلاح ونزع السلاح الوقائي. وفي حين يعي المجلس وعيا تاما مسؤوليات الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، فإنه يؤكد الأهمية البالغة لنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين. وعلى وجه التحديد، فإن إحراز تقدم في منع ومكافحة التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والخفيفة يزعزع الاستقرار والاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة أمر ذو أهمية حيوية في منع الصراعات المسلحة. وسيتخذ المجلس في حالات بناء السلام فيما بعد انتهاء الصراعات تدابير مناسبة تستهدف منع تجدد الصراعات المسلحة، بوسائل تشمل برامج مناسبة لنزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع. ويعترف المجلس بالدور المتزايد الأهمية الذي تضطلع به العناصر المدنية في عمليات حفظ السلام المتعددة المهام وسيتطلع إلى اضطلاعها بدور أكبر في الجهود الوقائية الأوسع نطاقا.

"ويشير مجلس الأمن إلى أحكام المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بتدابير منع الصراعات المسلحة. وقد تشمل هذه التدابير جزاءات محددة الهدف، لا سيما حظر توريد الأسلحة وغيرها من تدابير الإنفاذ الأخرى. ولدى فرض تلك التدابير، سيولي المجلس انتباها خاصا لمدى فعاليتها في تحقيق أهداف محددة بوضوح، مع تفادي العواقب الإنسانية السلبية قدر الإمكان.

"ويعترف مجلس الأمن بالصلة بين منع الصراعات المسلحة وتيسير تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وتعزيز أمن السكان المدنيين، لا سيما حماية حياة الناس. وعلاوة على ذلك، يؤكد المجلس أن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين القائمتين تمثلان أداتين مفيدتين لمكافحة الإفلات من العقاب وأن بإمكانهما، عن طريق المساعدة على ردع الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية، أن تسهما في منع نشوب الصراعات المسلحة. وفي هذا السياق يعترف المجلس بالأهمية التاريخية لاعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

"ويعترف مجلس الأمن بالدور الهام الذي تؤديه المنظمات والترتيبات الإقليمية في منع نشوب الصراعات المسلحة، بوسائل تشمل تدابير تنمية الثقة وبناء الأمن. كما يؤكد المجلس أهمية دعم وتحسين القدرات الإقليمية في مجال الإنذار المبكر. ويؤكد المجلس أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال الأنشطة الوقائية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. والمجلس يُرحب بالاجتماعات التي تُعقد بين الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، والمنظمات الإقليمية، ويشجع المشاركين فيها على أن يواصلوا تركيز اهتمام تلك الاجتماعات على المسائل المتصلة بمنع نشوب الصراعات المسلحة.

"وسيواصل مجلس الأمن استعراض أنشطته واستراتيجياته في مجال منع نشوب الصراعات المسلحة. وسينظر المجلس في إمكانية عقد مناقشات توجيهية أخرى وتعزيز تعاونه مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما سينظر المجلس في إمكانية عقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية بشأن مسألة منع نشوب الصراعات المسلحة خلال انعقاد جمعية الألفية.

"وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره".

سيصدر هذا البيان بصفته وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1999/34.

بهذا يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٥.

———